

# قرارات

وزارة القوى العاملة والتدريب

قرار رقم ٣٩ لسنة ١٩٨٨

بشأن تحديد المواسم والمناسبات والأعمال الموسمية  
التي يجوز فيها عدم التقييد بأحكام المواد ١٣٣ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٣٦  
من قانون العمل

وزير القوى العاملة والتدريب

بعد الاطلاع على قانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ ؛

قرر :

( مادة ١ )

يجوز لصاحب العمل عدم التقييد بالأحكام الواردة بالمواد ١٣٣ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٣٦  
من قانون العمل في المواسم والمناسبات والأعمال الموسمية الآتية :

أولا - شهر رمضان والأيام الثلاث السابقة لعيد الأضحى واليوم الأول والثاني منه  
وكذلك السابقة لكل من عيد الميلاد للمسيحيين الشرقيين الواقع في ٧ يناير وعيد الميلاد  
للمسيحيين الغربيين الواقع في ٢٥ ديسمبر ورأس السنة الميلادية، وذلك بالنسبة إلى المحال  
التجارية ومحال صناعة الأغذية والملبوسات والأحذية .

ثانيا - أثناء إقامة الموالد المرخص بها بالنسبة إلى المحال الموجودة في المنطقة  
التي يحتفل فيها بالمولد .

ثالثا - موسم العمل في محالج الأقطان بالنسبة إلى موظفي المكاتب لمدة أربعة  
شهر تبدأ من أول سبتمبر بالنسبة للوجه القبلي ومن أول أكتوبر بالنسبة للوجه البحري .

رابعا - موسم العصير في مصانع السكر من القصب، ولا تدخل في ذلك مصانع التكرير  
ببدا من ١٥ ديسمبر وينتهي في ٥ يونية من كل عام .

خامسا - موسم العصير في مصانع السكر من البنجر ويبدأ من أواخر مارس حتى منتصف  
يونية من كل عام .

سادسا - موسم فرز البصل والثوم ويبدأ من أول مارس وينتهي في آخر يونية  
من كل عام .

سابعا - موسم فرز الخضر والفاكهة وتعبئتها ويبدأ من أول أكتوبر وينتهي في آخر  
مارس من كل عام .

ثامنا : موسم الاصطياف في المدن والجهات المعدة لذلك بالنسبة لمحال بيع المواد  
الغذائية والخدمات .

تاسعا - موسم السياحة في مدينتي الأقصر وأسوان بالنسبة إلى المحال التجارية .  
( مادة ٢ )

لا يجوز في جميع الحالات المتقدمة أن تزيد ساعات العمل الفعلية على عشر ساعات  
في اليوم الواحد .

( مادة ٣ )

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويحل به من اليوم التالي لتاريخ نشره ما

صدر في ١٩٨٨/٢/٢٥

وزير القوى العاملة والتدريب  
عاصم عبد الحق صالح

## وزارة المالية

قرار رقم ١٢ لسنة ١٩٨٨  
بتقرير بعض الإعفاءات الجمركية

وزير المالية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك ؛

وعلى القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم الإعفاءات الجمركية ؛

وعلى القرارات رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ بإصدار قانون تنظيم الإعفاءات الجمركية ؛